مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

حرب النفط السعودية ضد إيران وروسيا

لماذا أغفل العالم انهيار أسعار النفط ؟

أسعار النفط الملائمة للسوق

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((١٠٣))

الخميس : ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- التآمر السعودي وراء انخفاض أسعار النفط | ٣

مقالات استراتيجية

- حرب النفط السعودية ضد إيران وروسيا | ٤
- لماذا أغفل العالم انهيار أسعار النفط ؟ | ٨
- أسعار النفط الملائمة للسوق | ١١
- انخفاض أسعار النفط وصناعة القرار السعودي | ١٣
- لماذا تتعمد السعودية ضرب أسواق النفط ؟ | ١٦
- هل تحاول السعودية شل تنقيب النفط الصخري الأمريكي ؟ | ١٩

متابعات إعلامية | ٢٢

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين ال طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد عبد علي

العدد [١٠٣]

التآمر السعودي وراء انخفاض أسعار النفط

عندما تعجز الحروب المباشرة أو الحروب بالوكالة عن تحقيق نتائج مرضية لأطراف الصراع، يمكن للحرب الاقتصادية أن تحقق نتائج مذهلة وجديرة بكسر الإرادات الصلبة. في هذا العدد من نشرة (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، التي يصدرها مركزنا، يبقى التركيز على قضية انهيار أسعار النفط العالمية، التي شغلت الكثير من مراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار على مستوى العالم. ففي مقالة للمحلل الاستراتيجي (**رالف بيترز**)، منشورة في صحيفة (**نيويورك بوست**)، بعنوان (**حرب النفط السعودية ضد إيران وروسيا**)، يركز الكاتب على الدور السعودي في انهيار الأسعار وخدمته لسياسة إسرائيل في الشرق الأوسط، بشكل لم تفعله واشنطن، معتقدا أن هذا النهج السعودي سيلحق أضرارا اقتصادية جسيمة بدول معينة، وسيكون نعمة كبيرة لدول أخرى. من جهته (**مايكل ليفي**)، الكاتب المميز في (**مجلس العلاقات الخارجية**)، المؤسسة الأمريكية الرائدة، نشر مقالا له بعنوان (**لماذا أغفل العالم انهيار أسعار النفط؟**)، حاول فيه تقصي أسباب انهيار سعر النفط، وبدا الكاتب مقتنعا أن السعودية تتحمل مسؤولية كبيرة في القضية، محذرا في نهاية مقاله من التوقعات الخاطئة لتسعيرة النفط العالمي. وفي مقال بعنوان (**أسعار النفط الملائمة للسوق**)، منشور من قبل (**معهد بروكينغز**)، للكاتب (**كمال درويش**)، جرى التأكيد على أن انخفاض أسعار النفط سيضغط بقوة لإضعاف التحرك العالمي في مجال الطاقة البديلة؛ لضعف الحافز وقلة التخصيصات، ودعا الكاتب إلى فرض ضريبة طاقة معينة متصاعدة في الاقتصاديات الكبرى؛ لتساعد على المدى البعيد في إعادة الأسعار إلى مسارها الصحيح. وحرص (**سايمون هندرسون**)، في مقالته المعنونة (**انخفاض أسعار النفط وصناعة القرار السعودي**)، التي نشرها (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، على التأكيد على الدور السعودي في انخفاض أسعار النفط، لأسباب عدة، منها الصراع داخل العائلة المالكة السعودية، وبين المملكة وخصومها الدوليين، لكن هذا الدور سيرتد سلبا على صانع القرار السعودي مستقبلا، فيما يخدم مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها واشنطن. وفي مقاله (**لماذا تتعمد السعودية ضرب أسواق النفط؟**)، المنشور في مجلة (**الفورن بولسي**) واسعة الانتشار، يستعرض الكاتب (**اندروا سكوت كوبر**)، الدور التاريخي للسعودية في خفض ورفع أسعار النفط، لينتهي من تحليله، إلى الاقتناع بأن الرياض تتعمد استعمال النفط كسلاح سياسي بوجه طهران خصمها الإقليمي اللدود؛ لقطع تمويله المالي للجماعات الشيعية المرتبطة به في الشرق الأوسط. وعندما حاول الكاتب (**مايكل موران**)، في مقاله (**هل تحاول السعودية شل تنقيب النفط الصخري الأمريكي؟**)، والمنشور في مجلة (الفورن بولسي)، البحث عن الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء انهيار أسعار النفط، فإنه انتهى إلى عدم إخراج السعودية من دائرة التآمر في الموضوع؛ كوسيلة للضغط على خصومها الإقليميين والدوليين.

العدد [١٠٣]

حرب النفط السعودية ضد إيران وروسيا

الكاتب: رالف بيترز، محلل استراتيجي وضابط استخبارات عسكرية سابق
صحيفة نيويورك بوست
١٤/كانون الأول/٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

يستهلّ الكاتب مقاله بالإشارة إلى انخفض سعر النفط إلى (٦٠) دولارا للبرميل، وعدها أخبارا رائعة للمسافرين ولكل الأعمال تقريبا، ولكنها أخبار سيئة جدا للأعداء.

إذا استمر هذا الانخفاض خلال العام المقبل، التأثير على الحكومات المارقة من مثل: روسيا الاتحادية وفنزويلا، سوف يتصاعد من الضرر إلى التدمير.

لكن الاقتصادات الغربية و(الصين) ستستفيد، فربما النفط الرخيص سيوقظ الأسواق الأوروبية من غفوتها. حتى أكثر الدول المتخلفة سوف تحصل على انفراج مرحب به.

ويرى رالف بيترز أن الدافع وراء هذا الهبوط في الأسعار تقف وراءه المملكة العربية السعودية، السلطة المهيمنة على أوبك. وعلى الرغم من أن جزءا من إجراءات الرياض جاءت استجابة لنهضة الطاقة في أمريكا الشمالية، إلا أن الدافع الأكبر هو كسر الإرادة الإيرانية، فلم يعد السعوديون يعتمدون على الولايات المتحدة لاحتواء التهديد النووي الوشيك لطهران؛ لذا تحركوا للقيام بما عجزت عنه عقوبات واشنطن الفاترة.

ليس هناك تقارب بين السعوديين والروس. الرياض تريد ذهاب نظام الأسد في سوريا، وموسكو تدعمه.

السعوديون لا يفعلون هذا من أجل مساعدتنا، ولكنهم يفعلون ذلك من حيث لا يعلمون. الآن القضية الرئيسة هي: إلى متى سيبقى انخفاض الأسعار؟

لا يمكن التنبوء بالأسواق، ولكن التخمة العالمية الناشئة عن النفط، خفضت الطلب وزيادة الكفاءة تشيران إلى أن المنتجات البترولية ينبغي أن تظل رخيصة نسبيا - مع التقلبات - على مدى السنوات القليلة المقبلة. هذا هو الخبر السار للديمقراطيات والأسواق الحرة، ولكنه كابوس للطغاة في كل مكان.

ويدرج الكاتب مجموعة دول مستهدفة بانخفاض البترول:

إيران

على الرغم من أنها قد تعلمت التعايش مع العقوبات الغربية، ولكن النفط كان شريان الحياة بالنسبة لها.

ولأجل تحقيق التوازن في سجلاتها، عليها أن تبيع نفطها ما بين (١٣٥$) و(١٤٠$) للبرميل.

فسعر البرميل الحالي بالكاد يغطي (٤٠٪) من احتياجات إيران، والاقتصاد ماض إلى الاستنزاف. سيكون قادة إيران تحت ضغط هائل للتنازل عن الأسلحة النووية - ما لم نقم نحن -بتخفيف العقوبات مقابل لا شيء في المقابل. إنها الفرصة الأخيرة للمفاوضات لتحقيق نتائج. ويستطرد الكاتب: إن من الرائع هنا، أن المملكة العربية السعودية تعمل لأمن إسرائيل أكثر مما كانت إدارة أوباما على استعداد للقيام به، فالعدو المشترك يأتي بتحالفات غير متوقعة.

روسيا

انهيار أسعار البترول لا يمكن أن يأتي في وقت أسوأ من هذا بالنسبة لبوتين. الرئيس الروسي يحتاج إلى سعر (١٠٠$) لبرميل النفط لدعم ما أصبح اقتصادا في زمن الحرب.

النفط والغاز يوفر حوالي ثلث إيرادات الميزانية ويؤلف ثلثي الصادرات.

وقد قضمت العقوبات، المفروضة بسبب عدوانية بوتين، الاقتصاد الروسي.إن لانخفاض الأسعار هذا أذى عميق؛ إذ تحطم الروبل، والسندات الروسية تثير الشفقة، واستنزفت الاحتياطيات الأجنبية.

بينما الروس سوف يتحملون الأوقات الصعبة أكثر من الغربيين، أتى بوتين بالتزامات باهظة. يُراهن الكاتب بأن الأخير يرغب بعودة الخمسين مليار دولار، التي أهدرت بسبب الفساد على تشييد مبنى الأولمبي، وتخصيص خمسة مليار لمركز قيادة التكنولوجيا الفائقة. إن رؤى بوتين لتحقيق عودة الجيش أصبحت لا تطاق، كما إنه أعطى وعودا انتخابية لتحسين نظام الرعاية الصحية البائس في بلاده، وبدلا من ذلك، طرد العاملين في مجال الرعاية الصحية وأغلق المستشفيات.

كذلك وعد بارتفاع مستويات المعيشة، ولكن الآن هذا الشعور تقلص. ويواجه بوتين التكاليف الباهظة في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، دولتي الرفاه المتفجر، ويرغب في تدميرهما.

في الوقت الراهن ما تزال شعبية بوتين عالية. الخطر المقلق هو أنه، وظهره إلى الحائط (محاصر)، سوف يلعب بورقة روسيا الأم ويهاجم مرة أخرى.

العراق

ليس لدى العراق ما يقدمه للعالم سوى النفط. وتحتاج بغداد للتمويل؛ لديمومة صراعها ضد متشددي الدولة الإسلامية.

السعوديون لا يروقهم مطالبات الدولة الإسلامية بالخلافة، ولكن ليس لديهم أي تعاطف مع بغداد التي يهيمن عليها الشيعة، والحكومة متحالفة مع إيران. ولا يتوقع الكاتب رفع الأسعار من أجل العراق.

المشكلة، سينتهي المطاف بالولايات المتحدة لدفع أكثر من فاتورة من أجل ادّعاء بغداد بإمكانية بقاء العراق سليما. الفتوحات التي قام بها إرهابيو الدولة الإسلامية ليست هي سبب مشاكل العراق، إنها إحدى الأعراض

أمـــا عـــن الرابحين مـــن انخفـاض أسعـــار البترول :

الولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من أن بعض منتجي الطاقة سوف يعانون من انخفاض الأســعار وســنرى موجة من اندماج الشــركات، إلا أن الانخفاض الكبير لأسعار النفط ، أخبار جيدة للمســتهلكين الأمريكيين والشركات، وحتى للجيش الأمريكي على المدى الطويل.

ويعتقد الكاتب أن الاســتراتيجية النفطية السعودية ســتؤذي صناعة الطاقة الأمريكية المزدهرة، مثل استخراج النفط الصخري في ولاية داكوتا الشمالية، ولكنها لن تعرقل ذلك، والتأثير الكلي على الاقتصاد سيكون إيجابيا.

وأكبر فائدة بالنسبة لرالف بيترز، أن هبوط أسعار النفط فعل ما لم تجــرء إدارة أوباما القيام به. إنها صفعت أعداءنا.

وزيرة الخارجية الســابقة هيلاري كلينتون لم تعد العلاقات مع موســكو، ولكن ساومت على قاعدة انخفاض أســعار البترول. إيران قــد تتخلى عن أحلامها بالهيمنة النووية في الشرق الأوسط.

وباســتثناء الصين، فإن كل الــدول الكبرى تقريبا ستستفيد من انخفاض أسعار النفط، من اليابان إلى الهند، هي إما حليفة أو محايدة.

المملكة العربية السعودية عبر متابعة مصالحها، قد أنقذت سياستنا الخارجية الفاشلة.

الصين

ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية). وشحيحة في احتياطيات النفط والغــاز المحلية. بكين تنفق نصف تريليون دولار سنويا على واردات الغاز والنفط، إذا ظلت أسعار النفط المنتج منخفضــة، ويمكن خفض هذا المبلغ إلى النصف. كما إن انخفاض الأسعار يقدم للصين كذلــك طريقا آخر للحد من التلوث الهائل، والكثير منه يأتي من ذي الجودة المنخفضة، والفحم المنتج محليا. إن معدلات النمو الرائعة للصين انحدرت، ولكن انخفاض أســعار النفط سيساعد على تخفيف أي هبوط.

الهند

جاء انخفاض تكاليف الطاقة والاســتيراد لهذا البلد نعمة في الوقت المناســب. فمعدلات النمو هبطت بنســبة (٦٠ ٪)، والهند يجب أن تســتورد ثلاثة أرباع النفط الذي تستهلكه.

انخفــاض تكاليــف الطاقة سيســاعد نيودلهي في الحفاظ علــى نمو الناتج المحلــي الإجمالي، وإن أصبح بوتيرة أقل مما كان في العقد الماضي.

المكسيك

قبل عقد من الزمان، مثل هذا الانهيار في الأسعار كان ســيدمر اقتصاد المكسيك المعتمد آنذاك على النفط. ولكن التنويع، ورفع القيود، والتعاقد الذكي في الأســواق، جعل من اقتصاد المكســيك على الأقــل في العام المقبل لا يتأثــر كثيرا بانخفاض أسعار النفط.

لكن، إذا ظلت الأســعار منخفضة لسنوات قادمة، الاقتصاد المكســيكي ســوف يعاني. ثلث إيرادات الحكومة يأتــي من مبيعات النفــط، وحتى الآن،

يشكل النفط (١٥ ٪) من الصادرات .

وتراجع الاقتصاد المكسيكي، سيجلب - بحسب توقعات الكاتب - المزيد من الهجرة غير الشرعية للولايات المتحدة صاحبة الاقتصاد المزدهر.

كندا

الانخفاض الحاد لأسعار النفط يجعل استغلال رمال القطران الكندية أقل قابلية للاستمرار، ولكن اقتصاد كندا المتنوع والقوي سيتجاوز هذه الأزمة. فقدان صناعة واحدة هي كسب لعدد آخر منها.

بعض المواقع ستتأذى بشدة، تماما كما في "هبوط ١٩٤٨"، ولكن أمريكا الشمالية ما تزال تبدو أكثر إشراقا من الناحية الاقتصادية، من الدول التي يحكمها اليساريون حول العالم.

وهناك مجموعة من الدول ستتضرر من انخفاض أسعار النفط :

فنزويلا

حتى قبل تحطم أسعار النفط، اقتصاد فنزويلا منهار كليا، فهناك نقص في كل شيء حتى المواد الغذائية. كانت فنزويلا ذات يوم أغنى دولة في أمريكا الجنوبية حين اعتمدت الرأسمالية، ولكن عقد ونصف من الاشتراكية دمر صناعة النفط في فنزويلا وترك اقتصادها يلهث.

هروب رأس المال، المحسوبية الحزبية، الرقابة على الأسعار والفساد الهائل، من علائم اليوتوبيا اليسارية، التي تركت الدولة مع المؤسسة العاملة الوحيدة، وهي الشرطة السرية المدربة والمدعومة من قبل كوبا.

الرئيس نيكولاس مادورو، غير كفوء ويفتقر إلى الكاريزما التي كانت لسلفه شافيز. وبطبيعة الحال، يلوم الأمريكيين على كل شيء.

إذا استمر هبوط أسعار النفط، فإن الحكومة في كراكاس ستسقط، وهذا ليس بجيد، والاقتصاد سيستغرق عقودا لإعادة البناء.

البرازيل

مع اقتصادها الكبير المتنوع، ينبغي أن تكون البرازيل قادرة على الصمود في وجه فقدان عائدات النفط، لكن الحكومة الاشتراكية الحالية خصصت أغلب دخل الطاقة لدعم البرامج الاجتماعية وحماية الاقتصاد من آثار الفساد المستشري. وتبدو صناعة الطاقة في البلاد في حالة فوضى. البرازيل ستظل على قيد الحياة، ولكنها لن تزدهر بينما أسعار النفط منخفضة.

نيجيريا

مع انهيار جهود الإصلاح وهيجان حركة بوكو حرام في الشمال، تواجه نيجيريا الآن أزمة ميزانية تلوح في الأفق. في البلد الأفريقي الأكثر سكانا، ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية، وثلث الاقتصاد و (٩٠ ٪) من الصادرات، تتدفق من النفط.

انهيار الأسعار خبر رهيب بالنسبة لبلد يخلو من المنطق، بشماله المسلم القاحل وجنوبه المسيحي الغني بالنفط. إذا كان هناك حليف واحد يجب أن نقلق عليه من انخفاض أسعار النفط، فهو نيجيريا.

رابط المقال: http://q9r.me/1k9

العدد [١٠٣]

لماذا أغفل العالم انهيار أسعار النفط ؟

الكاتب : مايكل ي. ليفي، باحث مشارك ومدير مركز الدراسات الجيواقتصادية في مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية

ترجمة وعرض : د. حسين أحمد دخيل

الناشر : مجلس العلاقات الخارجية

٥ / كانون الأول / ٢٠١٤

إن زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة يحصل بكلف عالية. ما يسمى بالنفط الصخري الذي ينتج من التكسير هو أكثر استجابة لظروف السوق من النفط المستخرج عبر الحفر التقليدي، على الرغم من صعوبة إنتاجه من الصخر الزيتي الذي يستغرق أشهر وليس سنوات، وهذا يعني أن المعروض قد يزداد عندما يكون ذلك مطلوبا والعكس بالعكس، عندما يتوقف الحفر يهبط الإنتاج بسرعة. هذا كله يقود إلى استنتاج هو " إذا تطورت التخمة النفطية وانخفضت الأسعار سيتباطأ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وتعود الأسعار إلى الاستقرار.

يحاول الكاتب الإجابة على سؤال مهم أثاره في عنوان مقاله، وهو لماذا أغفل العالم انهيار أسعار النفط ؟

يرجع الكاتب إلى عام ٢٠١١، وتحديدا في الأول من شباط، ويؤكد أن أسعار النفط ارتفعت إلى أكثر من (١٠٠) دولار للبرميل الواحد، واستقرت لثلاث سنوات لاحقة مع قليل من التغيير ارتفاعا وانخفاضا في أسواق النفط العالمية، لذلك عندما بدأت الأسعار تنخفض تدريجيا في حزيران /٢٠١٤، تجاهل ذلك أغلب خبراء الصناعة النفطية وبقيت الأسعار عند (١٠٠) دولار للبرميل.

وموقف الخبراء هذا في تجاهلهم الانخفاض التدريجي لأسعار النفط جعل الأسعار تنخفض بشكل مفاجئ محدثة صدمة كبيرة، فالإنتاج الأمريكي ارتفع في السنوات الأخيرة وارتفع أيضا إنتاج النفط الأمريكي وهذه الزيادات اصطدمت بضعف الاقتصاد العالمي في الصيف الماضي ليخلق وفرة من المعروض النفطي مع انخفاض الطلب. وأعلنت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في اجتماعها الأخير أنها لن تخفض الإنتاج بغية استقرار الأسعار التي انخفضت إلى أقل من (٧٠) دولارا للبرميل، أي بنسبة انخفاض (٤٠٪) عن حزيران الماضي.

وينقل الكاتب عن وكالة بلومبرغ للأخبار (Bloomberg News)، " أن النفط يدخل عهدا جديدا ". وأعلن رئيس أبحاث النفط في أحد البنوك الكبرى، أن منظمة (أوبك) " رُميت في فوطة

غسيل ". وأعلن الخبراء عن بداية " عهد جديد من انخفاض أسعار النفط، ومنظمة (أوبك) أصبحت على الهامش ".

وهنا يتساءل الكاتب، لماذا كان كثير من الخبراء على خطأ في توقعاتهم حول أسعار النفط ؟، فالتوقعات كانت سلبية حول الصناعة النفطية الأمريكية وحول قوة منظمة (أوبك) والسعودية. هذه التوقعات قادت إلى مفاهيم خاطئة فيما يخص إلى أين تتجه أسعار النفط.

ويؤكد الكاتب، أن زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة يحصل بكلف عالية، ما يسمى بالنفط الصخري الذي ينتج من التكسير، هو أكثر استجابة لظروف السوق من النفط المستخرج عبر الحفر التقليدي، على الرغم من صعوبة إنتاجه من الصخر الزيتي الذي يستغرق أشهر وليس سنوات، وهذا يعني أن المعروض قد يزداد عندما يكون ذلك مطلوبا والعكس بالعكس، عندما يتوقف الحفر يهبط الإنتاج بسرعة . هذا كله يقود إلى استنتاج، هو " إذا تطورت التخمة النفطية وانخفضت الأسعار سيتباطأ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وتعود الأسعار إلى الاستقرار.

والسبب برأينا، هو أن النفط الذي تستخرجه الشركات بالشكل غير التقليدي - عبر التكسير - يكون مكلفا وبمتوسط (٦٧) دولارا مثلما تشير الإحصاءات العالمية، وعليه فإن انخفاض الأسعار إلى مادون ذلك سيقلل من قدرة هذه الشركات على تحمل تكاليف الإنتاج، وهي تكاليف ثابتة، وبذلك تنخفض أسعار أسهم تلك الشركات وتكون أقل قدرة على الائتمان، مما يؤثر سلبا على قدرتها في تمويل عمليات الحفر والتنقيب والتكسير فيها، لذا ليس من مصلحة تلك الشركات أن تنخفض الأسعار إلى ما دون تكاليف الإنتاج في الأمد المتوسط والبعيد.

ويضيف الكاتب، أن النفط الصخري أكثر استجابة للأسواق إلا أنها ليست استجابة فوريه لمتطلباتها. هذا كان واضحا خلال عامي (٢٠١١ و ٢٠١٢)، عندما قادت زيادة إنتاج الغاز الصخري - المنتج بواسطة التكسير - إلى انخفاض الأسعار بما يقارب (٦٠٪) في سنة واحدة. ويؤكد الكاتب، أن مؤشر الطلب ارتفع في مواجهة الطقس البارد وارتفاع الطلب على الوقود والصناعة لا تستطيع زيادة الإنتاج بسرعة وتضاعفت أسعار الغاز الطبيعي خلال مدة وجيزة.

والسبب الأكبر في عدم أدراك الأفراد لصدمة النفط كان الفشل في التفكير جديا حول أنواع سياسيات إنتاج النفط، خصوصا في الشرق الأوسط . فهناك توقعان خطأ قادا الأفراد إلى توقع، أن الأسعار لن تنخفض كثيرا جدا.

الأول: إن أوبك هي المنظمة المختصة، وتعمل للحفاظ على أسعار النفط قريبة من المستهدف،

وهي تواجه فائضا متواضعا من النفط في الأسواق العالمية. ويؤكد الكاتب، إن أوبك ومنذ مدة طويلة بائسة في التنسيق، فهي مزيج من الأقطار مع القليل من القواسم المشتركة ومنها النفط. قطر لا تكترث بمستقبل فنزويلا. السعودية العربية تنظر إلى فشل إيران بدلا من النجاح . إنها - أي السعودية - تغري وتشجع الآخرين على خفض الإنتاج، إلا أنها لا تقوم بذلك. وهي بذلك تجني فوائد أكثر من ارتفاع أسعار النفط. المشكلة ومع إنه لكل عضو نفس الموقف، لا أحد يستطيع خفض الإنتاج وتنهار المنظمة.

ويضيف، أن منظمة أوبك وفي الفترة الأخيرة، تعاني عدم التماسك. ويستشهد الكاتب، أنه عندما انخفضت أسعار النفط مؤخراً عام ٢٠٠٨، كانت استجابة منظمة أوبك ضعيفة جدا، حيث انخفض السعر من (١٤٥) دولارا للبرميل إلى (٦٠) دولارا، ولم تتخذ المنظمة إجراءات حاسمة حتى عندما انخفضت الأسعار بنسبة (٤٠٪).

الثاني: إن السعودية ترغب أن تبقى صاحبة المبادرة، فالسعودية - التي تسيطر على ثلث إنتاج أوبك منذ مدة طويلة - هي الأكثر تأثيراً في السوق من أعضاء المنظمة الآخرين . وفي السنوات الأخيرة أكد كثير من المحللين، أن السعودية قررت أن يكون السعر الحقيقي للبرميل (١٠٠) دولار، وقد تعزز هذا الاعتقاد مع أحداث ما يسمى بالربيع العربي، التي حفزت الإنفاق السعودي للمحافظة على أمنها الداخلي، وتقنع الكثيرين أن الأسعار المرتفعة نسبياً تكون مساوية للحد الأدنى من السعر المقرر من قبلها، وعملت السعودية على منع ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من الذي شهدته قبل الانخفاض الأخير؛ لكي لا ينخفض الطلب على النفط من قبل المستهلكين.

وفيما يخص التوقعات الخطأ، يؤكد الكاتب، أنه في العقد الأخير من القرن الماضي توقع أغلب المحللين في مجال النفط أن أسعار النفط ستستقر عند (٢٠) دولار للبرميل في المستقبل المنظور، على أساس أنه السعر التخميني المستهدف من قبل أوبك والسعودية ، إلا إن العقد الأول من القرن الحالي، أثبت أن هذا التوقع كان خطأ فظيعا، حيث ارتفعت الأسعار ما يقارب (١٥) ضعف في أقل من (١٠) سنوات، والسعودية لم تكن بحاجة لتوازن موازنتها كل سنة، إذ تمتلك سيولة كبيرة، كما إنها لم تشهد عجزاً في الماضي.

يؤكد الكاتب، أن الحذر ضروري في هذه المرحلة. فالعقد الماضي أعطانا درساً أن أسعار النفط نادرا ما تكون مستقرة، وأن الظروف السياسية - ليس فقط الأمور الاقتصادية - لها دور بالغ الأهمية في تغييرها. في الحقيقة بعض المحللين الذين شدوا الانتباه تجاه العوامل الجيوبوليتيكية، حذروا خلال السنة الماضية من انخفاض أسعار النفط عندما توقع الخبراء زيادة العرض على الطلب.

رابط المقال: http://q9r.me/xqg9

العدد [١٠٣]

أسعار النفط الملائمة للسوق

الكاتب : كمال درويش
الناشر : معهد بروكينغز Brookings Institute
٢٠١٤/١٢/١٧
ترجمة لقاء حامد
عرض وتلخيص : د. حسين أحمد دخيل

إن البيئة اليوم - في ظل انخفاض أسعار النفط - تتيح للعالم اتخاذ إجراء، وهو إدخال ضريبة كربون متواضعة ومرنة في الاقتصادات الكبرى، ويجب أن يكون ملائما ومرنا كي يكون مجديا؛ حتى يساعد على استقرار أسعار المستخدم، وينبغي أن تزيد مع مرور الوقت؛ لوضع الاقتصاد العالمي على مسار أكثر استدامة. الأهم من ذلك، ينبغي تنفيذه بسرعة، وهذه الفرصة السانحة لن تبق مفتوحة لمدة طويلة جدا.

بداية يشير الكاتب إلى أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام منذ أواخر حزيران، تصدّر عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، وأنتج الكثير من التفسيرات المتناقضة. البعض يعزو الانخفاض في الأسعار - بنسبة كبيرة - إلى انخفاض توقعات النمو العالمي، ويركز البعض الآخر على التوسع في إنتاج النفط والغاز في أميركا، وآخرون يشككون في وجود اتفاق ضمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة؛ بهدف إضعاف الفرقاء السياسيين مثل روسيا وإيران.

بغضّ النظر عن الأسباب في انخفاض الأسعار - والتي ربما يمكن العثور عليها في مزيج من هذه العوامل - فالنتائج هي نفسها. ورغم ذلك، فقد لاحظ المدير العام لصندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد)، أن تراجع أسعار النفط قد يعزز نمو الاقتصاد العالمي الكلي، مع مكاسب أكبر للاقتصادات المتقدمة المستوردة للنفط.

ويؤكد الكاتب أن الانخفاض المستمر في أسعار النفط ليس من شأنه فقط أن يجعل مصادر الطاقة المتجددة أقل قدرة على المنافسة الآن، لكنه قد يعرقل قدرتها التنافسية في المستقبل عن طريق تثبيط البحوث والاستثمار أيضاً. وبشكل أعم، فإنه يقلل من حوافز المستهلكين والشركات والحكومات لمتابعة ممارسات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

ويتعرض الكاتب إلى موضوع أثر انخفاض الأسعار على المناخ، فيؤكد أنه حتى لو حافظنا على المسار الحالي بمنع درجات الحرارة من الارتفاع أكثر من (٢) درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، من المستحيل تحقيقيه - وهو الحد الأدنى الذي إذا ما تم تجاوزه أكثر - ستكون هناك عواقب سلبية ناجمة عن

تغير المناخ، كما أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عزز ذلك أكثر في التقرير الأخير، ولا يمكننا تحمل حدوث تباطؤ في التقدم.

بالطبع، علم المناخ ليس دقيقا، ويعمل في مجال نطاقات الاحتمالات، لكن التقديرات غير المؤكدة لا تعني أن الخطر أصبح أقل حدة. يبدو أن قادة العالم على نحو متزايد بدأوا بإدراك ذلك من الناحية النظرية، لكنهم مستمرون في الاعتماد على الأوضاع غير الملزمة وترك العالم يسلك مسارا مناخياً خطيراً.

وعلى الرغم من ذلك كله، فالانخفاض الحاد في أسعار النفط يوفر فرصة سياسية نادرة لتقديم المزيد بشأن تسعير الكربون، كما أنه يقود إلى ارتفاع "ضريبة الكربون"، وهذا من شأنه أن يجعل الطاقة أكثر تكلفة.

ويضيف الكاتب، إنه حتى مع توافر الضمانات بأن إيرادات تلك الضريبة من شأنها أن يتم إعادتها لدافعي الضرائب غير كافية للتغلب على المقاومة السياسية، وبخاصة في الولايات المتحدة. مع انخفاض أسعار النفط يُمارس الآن الضغط على بدائل النفط لتخفيضها، ويمكن إدخال ضريبة الكربون دون رفع أسعار الطاقة للمستهلكين. ويدفع الكاتب هنا صنّاع القرار إلى أن يكونوا مستعدين للتخلي عن بعض آثار الحوافز قصيرة الأجل لضمان طاقة أرخص. وفي الواقع، فإن انخفاض أسعار الطاقة لحد معين يمكّن المستهلكين أن يستفيدوا من انخفاض تكاليف الطاقة، ولكن ليس تماما بقدر ما هي عليه الآن.

وباختصار، يتعين على زعماء العالم الاستفادة من انخفاض أسعار النفط لتجاوز تسعير الكربون غير المباشر، والذي تحقق من خلال أسعار المواد التي ينبعث منها الكربون. ضريبة الكربون الصريحة التي يمكن أن تساعد في توجيه العالم إلى اتخاذ مسار نمو أكثر استدامة.

وبطبيعة الحال، ونظرا للعديد من الضرائب الحالية، والرسوم، والمعونات على منتجات الطاقة في مختلف البلدان، فهدف تحقيق التوفيق بين التكلفة الفعلية للكربون ومستواه الأكثر كفاءة اقتصاديا يستغرق وقتا طويلا، ولكن إدخال ضريبة كربون متواضعة ومرنة في الاقتصادات الكبرى سيكون الإجراء المهم الأولى.

ويُذكر الكاتب، أن البيئة اليوم - في ظل انخفاض أسعار النفط - تتيح للعالم اتخاذ هذا الإجراء، ويجب أن يكون ملائما ومرنا كي يكون مجديا؛ حتى يساعد على استقرار أسعار المستخدم، وينبغي أن تزيد مع مرور الوقت؛ لوضع الاقتصاد العالمي على مسار أكثر استدامة. الأهم من ذلك، ينبغي تنفيذها بسرعة، وهذه الفرصة السانحة لن تبق مفتوحة لفترة طويلة جدا.

رابط المقال: http://q9r.me/z2ua

العدد [١٠٣]

انخفاض أسعار النفط وصناعة القرار السعودي

الكاتب : سايمون هندرسون
معهد واشنطن
١٧ / تشرين الأول / ٢٠١٤
تلخيص :م.م.ميثاق مناحي

تتضح إمكانية المملكة العربية السعودية في الحفاظ والتحكم بأسعار النفط، من خلال الطاقة الإنتاجية التي تبلغ أكثر من (١٠) بالمائة من النفط في العالم، وضخ ما يقارب (١٢,٥) مليون برميل يومياً، ومن ثم يستطيع السعوديون إبعاد بعض المنافسين العالميين الذين يستخدمون أساليب إنتاج ذات تكلفة أعلى، مثل الشركات الكندية التي تنتج النفط الرملي، والشركات الأمريكية التي تنتج النفط الصخري، إلا إن الانخفاض الحالي في الأسعار سيؤدي إلى آثار سلبية في الأمد البعيد؛ لأن المملكة تحتاج ما لايقل عن (٨٠) دولارا للبرميل الواحد لتلبية متطلباتها الإنفاقية، من دون الوقوع في العجز. وفي قبال ذلك تعارض إيران وفنزويلا هذا الانخفاض في الأسعار؛ لأن ميزانيتهما تتطلب أسعارا مرتفعة، على الرغم من أن السعودية لاتميل قط إلى التخفيف من آلام إيران الاقتصادية.

بدأ الكاتب **سايمون هندرسون**، وهو زميل بيكر ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، مقاله ببعض العوامل المسببة في انخفاض أسعار النفط، والتي يعزوها لعوامل عدة، منها: انخفاض النمو في الصين، وضعف النمو في أوربا، وزيادة إنتاج الولايات المتحدة من "النفط الصخري". وكما هو الحال دائماً تشكل سياسات المملكة العربية السعودية عاملاً مهماً في تحديد الأسعار، ومن ثم، فإن رد فعل الرياض على آخر التغيّرات في الأسعار سيكون لها العديد من التداعيات داخل المملكة وخارجها.

منتج متأرجح

إن الإنتاج النفطي للمملكة العربية السعودية، والذي يبلغ أكثر من (١٠) بالمائة من النفط في العالم، وبتكاليف إنتاج منخفضة جداً، يجعل من المملكة المنتج المتأرجح داخل منظمة "أوبك"، فإنتاجها الذي يزيد على (١٠) ملاين برميل يومياً، وإمكانيتها على ضخ نحو (١٢,٥) مليون برميل يومياً أيضا، يعطيها إمكانية الحفاظ والتحكم باسعار النفط، ففي الأوقات التي يرتفع فيها الطلب، تتيح لها هذه الطاقة الفائضة زيادة حجم إنتاجها، ومن ثم التخفيف من ارتفاع الأسعار، أما في فترات انخفاض الطلب - كما هو الحال الآن - فإن تكاليف إنتاجها المنخفضة واحتياطياتها المالية الكبيرة، تعني أن بإمكان المملكة الصمود في وجه انخفاض عائدات التصدير، حيث لديها خيار دعم الإنتاج للحفاظ على حصتها من السوق، وذلك بتصديرها كميات أكبر من النفط ولكن بسعر أقل، أو العكس، خفض الإنتاج للحفاظ على الأسعار (تصدير كميات أقل من النفط، ولكن بسعر أعلى).

العدد [١٠٣]

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الخميس: ٢٠١٤/١٢/٢٥

وأيّ من هذين الاسلوبين لا يسير بشكل مثالي. وفي الوقت الحالي، من الواضح أن المملكة قررت الحفاظ على حجم إنتاجها، وتحمّل انخفاض الأسعار، ومن ثم فإن التفسير الاقتصادي المقبول على نطاق واسع لهذه المنهجية، هو من خلال تخفيض الأسعار، إذ يستطيع السعوديون إبعاد بعض المنافسين العالميين الذين يستخدمون أساليب إنتاج ذات تكلفة أعلى، مثل الشركات الكندية التي تنتج النفط الرملي، والشركات الأمريكية التي تنتج النفط الصخري، وعلاوة على ذلك فإن الحفاظ على الأسواق مهم أيضاً بالنسبة للرياض، ولا سيما في منطقة آسيا التي تشهد منافسة في هذا القطاع، والتي يمكنها أن تتحول بسرعة نحو مصادر غير سعودية، مثل العراق، إذا ما خفضت المملكة من الإنتاج في محاولة منها للحفاظ على ارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن، تريد الرياض أن تبقى أيضاً، من أكبر مصدري النفط إلى الولايات المتحدة، نظراً للأهمية الجغرافية - السياسية التي تراها في هذه العلاقة.

التوترات في العائلة المالكة

يبدو إن الاعتقاد الراسخ للكاتب في تناول هكذا عنوان، متأتٍ من حالة الشيخوخة والتقدم في السن التي تمر بها العائلة الحاكمة في المملكة ، حيث تلقي هذه الشيخوخة بضلالها على "قرارات المجلس الأعلى للبترول والمعادن" هذه القرارات المتعلقة بالنفط السعودي، فالمجلس الأعلى المكون من الملك وكبار الأمراء والوزراء المعنيين لم يصدر مؤخراً أيّ إعلان رسمي عن أي اجتماع للمجلس. فهذه القرارات يبدو أنها قد تُركت لحكم وزير البترول والثروة المعدنية (علي النعيمي) الذي يشغل هذا المنصب منذ فترة طويلة، حيث مايزال النعيمي يحتفظ بقبضة قوية على الأمور، على الرغم من بلوغه أواخر السبعينات من العمر، وعادةً مايتصف كلامه بالرزانة في تهدئة الأسواق الذي أصبح مشهوراً به.

لكن يبدو أن المفتاح السحري الذي يستعمله النعيمي لم يعد فعَّالا؛ وذلك بسبب الانقسام القائم في العائلة المالكة، بين الأمير الوليد بن طلال والنعيمي؛ لأن الأمير الوليد، أرسل رسالة مفتوحة أعرب فيها عن خوفه من رباطة جأش الوزير الواضحة فيما يخص انخفاض الأسعار، وانتقاده له لأكثر من مرة، فضلا على إن رسالة الوليد شملت طلباً ضمنياً من العاهل السعودي بطرد الوزير. فإذا بقيت أسعار النفط ضعيفة كما هو متوقع، قد تشعر الرياض بأنها مضطرة لإيجاد كبش فداء، ومن ثم قد يمسي النعيمي المتقادم في السن، ضحية سياسية.

التحديات التي تواجه المملكة

على الرغم من أن الانخفاض الحالي في سعر النفط سيُظهر من جديد تأثير السوق السعودية،

إلا إن هنـــاك بعض التأثيرات الســـلبية في الداخل إذا ما استمر على المدى الطويل، **فالمملكة تحتاج مالايقل عـــن (٨٠) دولارا للبرميل الواحد لتلبية متطلباتهـــا للإنفاق في الميزانية**، من دون الوقوع في عجز، فاحتياطياتهـــا النقدية الضخمة توفر لها وسادة اقتصادية كبيرة - ولكن ليس بلا حدود - في مواجهـــة مثل هذا العجز. فعلى ســـبيل المثال، إذا انخفضت عائدات النفط إلى نصف أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٣، ستستمر الرياض في امتلاك المال الكافـــي للمحافظة على دعمها الســـخي والرواتب والمنح التي تقدمها لسنوات قادمة. ويعد هذا السخاء ضـــروري للعقـــد الاجتماعي الضمني للمملكة ألا وهو: إن شعبها يتقبل افتقاره للحريات الديمقراطية؛ نظراً إلى الكرم الأبوي لعائلة آل سعود. **لكن انخفاضـــاً كبيراً في الســـعر ســـوف يُنظر إليه على أنه فشـــل سياسي، مما قد يؤدي إلى تنشـــيط المعارضة، التي ربما قد تشمل أولئك الشباب الســـعودي المتطرف (ومجندين جهاديين محتملين) الذين يزدرون آل سعود.**

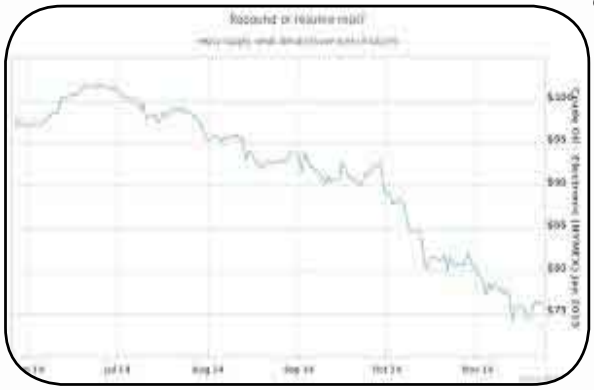

وعلى المدى القصير، تريد الرياض الحفاظ على زعامتها السياســـية للعالم الإســـلامي والعربي، وفرض سيطرتها على منظمة "أوبك"؛ **وذلك لأن المملكة العربية السعودية ستعارض أي تخفيضات في سقف الإنتاج الحالي للنفط، وهو موقف تدعمه الكويـــت والإمارات العربية المتحدة**، حليفتاها في الخليـــج ، إلا أن فنزويلا وإيران وأعضاء آخرين من الذيـــن تتطلب ميزانياتهم أســـعار نفـــط مرتفعـــة، ربما ســـيحثون على إجراء تخفيضات. وتـــرى الرياض على الأرجح أنه ســـيتعين عليها تحمُّل الجـــزء الأكبر من هذه التخفيضات؛ لذا سيأتي موقفها معارضاً، وعلاوة على ذلك، لا تميل المملكـــة قط إلى التخفيف من الألم الاقتصادي لإيران.

التداعيات بالنسبة للولايات المتحدة

أثار تراجع أسعار النفط مخاوفاً في الولايات المتحدة بشـــأن الجدوى التجارية لإنتاج النفط الصخري، الذي لم يعـــد بعضه يغطي تكاليـــف إنتاجه التي تبلغ نحو(٧٥-٨٠) دولارا للبرميـــل الواحـــد، وهـــذا يشـــكل في الواقـــع مصدر قلـــق حقيقي إذا اســـتمرت الأسعار في الانخفاض، إلا أن التحســـينات في تقنيات التكسير الهيدروليكي تعزز من هوامـــش الارباح. **وفي غضون ذلك، ينبغي على عملية تراجع الأســـعار أن تعزز من تأثير العقوبات الأمريكية على إيران وروسيا، في الوقت الذي سيؤدي فيه الانخفاض الأوسع نطاقاً في أسعار الطاقة إلى تعزيز الاقتصاد الأمريكي والعالمي في النهاية، لكن السرعة التي تتراجع بها أســـعار النفط هي التي تشـــكل تحدياً بالنســـبة إلى صانعي القرار فـــي مختلف أنحاء العالم، ومـــن ثم فإن الكيفية التـــي تتصرف بها القيادة السعودية ســـتكون حاسمة للوصول إلى نتيجة على نحو سلس.**

رابط المقال: http://q9r.me/gwo

العدد [١٠٣]

لماذا تتعمد السعودية ضرب أسواق النفط ؟

الكاتب: اندروا سكوت كوبر، محلل بمجال الطاقة، ومتخصص بالعلاقات الأمريكية الإيرانية
الفورن بوليسي
ترجمة وتلخيص: م.م. حيدر رضا محمد

١٨/١٢/٢٠١٤

بين ثورة النفط الصخري الأمريكي واتهامات التلاعب بالضخ السعودي، وبين الماضي والحاضر، إيران هي من تدفع الضريبة، فلا يوجد شك في أن الصخر الزيتي يؤثر على السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم، إلا أن المملكة العربية السعودية ما تزال لها القدر الأكبر على ضرب أسواق النفط، وهي على استعداد للقيام بذلك.

ابتدأ الكاتب ، اندروا سكوت مقاله بالقول: في ٢/ يناير من عام ١٩٧٧، أدلى شاه إيران اعترافا مؤلما حول اقتصاد بلاده، وقال: "لقد أفلسنا"، مصارحاً أقرب مساعديه، وزير البلاط أسد الله علم في اجتماع خاص. وتوقع علم أن القادم أخطر، حيث يقول: لقد أهدرنا كل سنت لنجد أنفسنا مهزومين بخطوة أمام المملكة العربية السعودية. وقد كتب لاحقاً رسالة إلى الشاه قائلاً: نحن الآن نواجه أخطر أزمة مالية، ويجب شد الأحزمة إن أردنا البقاء على قيد الحياة. وكان الرجلان يتحدثان عن الاضطرابات الأخيرة في أسواق النفط، فقبل أسابيع، وخلال اجتماع منظمة أوبك في الدوحة، أعلن السعوديون أنهم سيصدون تصويت الأغلبية الذي تقوده إيران لزيادة أسعار النفط بنسبة (١٥ ٪)، حيث كان شاه إيران بحاجة إلى دفع المليارات لتعهدات الإنفاق الجديدة.

إن الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود رأى أن ارتفاع الأسعار ليس له مبرر، خصوصاً وأن الاقتصادات الغربية مازالت غارقة في الركود، وكذلك كان حريصاً على وضع قيود اقتصادية على إيران في وقت كان شاه إيران يأمر بوضع محطات الطاقة النووية، وكان يتوقع أن تحدث تأثيرا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ولذلك أغرقت المملكة العربية السعودية الأسواق بزيادة إنتاج النفط من (٨) ملايين إلى (١١,٨) مليون برميل يومياً، مما أخرج إيران بسرعة من السوق، حيث تراجع إنتاج النفط خلال شهر بنسبة (٣٨ ٪)، مما تسبب باختفاء مليارات الدولارات من عائدات النفط المتوقعة، وعليه اضطرت إيران إلى التخلي

عن تقديرات ميزانيتها لمدة خمسة أعوام، وما يزال تأثيرها مدمرا، فخلال صيف عام ١٩٧٧، انخفض الإنتاج الصناعي في إيران بنسبة (٥٠ ٪)، والتضخم ما بين (٣٠ - ٤٠ ٪). واقدمت الحكومة على تخفيض كبير في الإنفاق المحلي لتحقيق التوازن، إلا أن التقشف زاد الأمر سوءاً، خصوصا عندما فقط آلاف الشباب وظائفهم. وقد أثرت الضائقة الاقتصادية على دعم الطبقى الوسطى للشاه، لتنهار بعد عامين في الثورة الإيرانية.

اليوم انخفضت أسعار النفط مرة أخرى من (١١٥ $) للبرميل في آب من عام ٢٠١٣، إلى أقل من (٦٠ $) للبرميل في منتصف كانون الأول من عام ٢٠١٤.

ويتوقع خبراء غربيون فيما يعنيه نفط رخيص لسوق الأوراق المالية، أما لماذا انخفضت أسعار النفط؟، فقد رأى بعض المحللين أن لا علاقة لها كثيراً بأي تلاعب بالضخ السعودي. وفي مقال بموقع "بلومبرج" أرجع الأمر إلى ثورة النفط الصخري الأمريكي.

ويؤكد الكاتب على أنه لا يوجد شك في أن الصخر الزيتي يؤثر على السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم، ولكن بفضل قدرتها على الضخ والاحتياطات والمخزونات، ما تزال المملكة العربية السعودية أكثر قدرة على ضرب أسواق النفط، وهي على استعداد للقيام بذلك. ففي سبتمبر من عام ٢٠١٤، فعلوا ذلك تماماً، بزيادة إنتاج النفط بمقدار نصف بالمائة (٩,٦) مليون برميل يومياً، وأغرقت الأسواق التي كانت ممتلئة أصلاً بالخام الرخيص، وبعدها ببضعة أيام عرضت زيادة تخفيضات لكبار زبائنها الآسيويين، وبهذا تراجعت الأسعار العالمية بسرعة بما يقارب الـ(٣٠ ٪).

ويشير الكاتب إلى أن هذا مثل ما حدث في عام ١٩٧٧، إذ إن السعودية حرصت على هذا الإغراق لأسباب سياسية، ويتساءل الكاتب ما إذا كان محللون أجانب يعتقدون ذلك أو لا، فإن أسواق النفط تبقى أماكن مهمة في الصراع السعودي الإيراني.

إن هذه ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها السعودية منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي النفط كسلاح سياسي ضد منافسيها. ففي نوفمبر من عام ٢٠٠٦، أشار نواف عبيد، المستشار الأمني السعودي والمرتبط بالأمير تركي الفيصل، في مقال في صحيفة الواشنطن بوست، إلى أنه إذا عززت المملكة العربية السعودية من إنتاجها وخفضت سعر النفط إلى النصف، فإنه سيكون مدمرا لإيران، وسوف يحد من قدرتها على مواصلة ضخ الملايين كل عام للمسلحين الشيعة في العراق وأماكن أخرى.

وبعد ذلك بعامين، وفي ذروة الأزمة المالية العالمية، أغرق السعوديون السوق، وخلال ستة

العدد [١٠٣]

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الخميس: ٢٠١٤/١٢/٢٥

أشهر انخفضت أسعار النفط من أعلى معدل (١٤٧ $) للبرميل إلى (٣٣ $)

فقط، وبهذا بدأ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٩، مكافحة لمواجهة الانهيار المفاجئ في عائدات النفط الحكومية، واضطر لخفض الدعم الشعبي والبرامج الاجتماعية.

وقد ظهرت إشارات لطوفان جديد في وقت مبكر في حزيران من عام ٢٠١١، ففي كلمة ألقاها أمام كبار المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين في قاعة عمليات حلف شمال الأطلسي، حذر الأمير تركي الفيصل إيران من استغلال الاضطرابات الإقليمية الناجمة عن الربيع العربي. وأشارت في وقتها صحيفة الغارديان معلقة على تصريحات الأمير تركي، إلى أن الاقتصاد الإيراني يمكن أن ينكمش بشدة بسبب تقويض أرباحها من النفط، وهو أمر يراه السعوديون في وضع مثالي للقيام به.

وفهم السعوديون أيضا، أن أفضل وقت لضرب الأسواق عندما تكون الأسعار بالفعل منخفضة والطلب على النفط أقل من قبل المستهلكين. وفي أوائل كانون الأول، وبعد بضعة أشهر فقط من آخر إغراق سعودي للسوق بالنفط، كتب المستشار الأمني السعودي نواف عبيد، في مقال بوكالة رويترز، أن قرار حكومته بخفض الأسعار سوف يكون له تاثير كبير على الوضع السياسي في الشرق الأوسط، وستتعرض به إيران لضغط اقتصادي ومالي لم يسبق له مثيل، في الوقت الذي يحاول فيه الإيرانيون الحفاظ على اقتصادهم الذي يعاني أصلا من العقوبات الدولية.

ويقول اندروا سكوت كوبر: إنه لا يوجد شك في أن السعوديين ابتهجوا لرؤية أسعار الخبز ترتفع بنسبة (٣٠) بالمائة في طهران.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: في ١٠/ كانون الأول، أعلن وزير النفط السعودي أن بلاده ستستمر في ضخ (٩,٧) مليون برميل يوميا في الأسواق العالمية، بغضّ النظر عن حجم الطلب، وقد أنذر الإيرانيون بالخطر، حيث ندد الرئيس الإيراني حسن روحاني من دون أن يذكر أسماء "بالغادرين المنتجين للنفط، والذين تدل تصرفاتهم على دوافع سياسية ووجود مؤامرة ضد مصالح

المنطقة.... وأن إيران وشعوب المنطقة لن ينسوا هذه المؤامرة".

رابط المقال: http://q9r.me/1ykc

هل تحاول السعودية شل تنقيب النفط الصخري الأمريكي ؟

مايكل موران، وهو صحفي ومؤلف كتاب الحساب:
الدّين، الديمقراطية ومستقبل القوة الأميركية
الناشر: الفورن بوليسي
٢٣ /١٢/ ٢٠١٤

ترجمة : لقاء حامد، د. حسين أحمد دخيل
عرض وتلخيص : د. حسين أحمد دخيل

قرار السعودية في الحفاظ على كميات النفط المنتج في منظمة أوبك، يمثل ضربة مباشرة لاثنين من المنافسين الجيوبولوتيكيين، وهما إيران وروسيا، الداعمتين للحكومة السورية والقوى الأخرى التي تنظر لها السعودية على أنها ليست تهديدات خطيرة للمملكة فحسب ولكنها أيضا منافسة لها في أسواق النفط العالمية.

يؤكد الكاتب، أن انتعاش إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة حفزت منظمة (أوبك) - المنظمة الأكثر نفوذا في العالم - لشن حملة لإجهاض هذا الانتعاش. وعلى الرغم من تكرار الموضوع في وسائل الإعلام وملاحظات المحللين في الأسابيع القليلة الماضية، إلا أن نظرة المنظمة المضادة لانتعاش النفط الصخري في الولايات المتحدة هي صراع للسيطرة على عرض النفط في الأسواق العالمية، وقرار السعودية في الحفاظ على كميات النفط المنتج في منظمة أوبك، يمثل ضربة مباشرة لاثنين من المنافسين الجيوبولوتيكيين، وهما إيران و روسيا الداعمتين للحكومة السورية والقوى الأخرى التي تنظر لها السعودية على أنها ليست تهديدات خطيرة للمملكة فحسب ولكنها أيضا منافسة لها في أسواق النفط العالمية.

ويضيف الكاتب، أنه من بين الدول المنتجة للنفط في العالم، دول قليلة تعاني من التحرك السعودي أكثر من طهران وموسكو، فكلتاهما مثقلتان بالعقوبات الاقتصادية فعلاً، روسيا عن أفعالها في أوكرانيا، وإيران لسعيها المزعوم لامتلاك تكنولوجيا الأسلحة النووية، لذلك فإن انهيار أسعار النفط وضع ضغوطاً غير مسبوقة على هذه الأنظمة. بالنسبة لروسيا، قد تصل الأزمة إلى وضع صعب جدا مع خسارة الروبل (٤٠٪) من قيمته مقابل الدولار منذ تشرين الأول/٢٠١٤، وهذه مشكلة بحد ذاتها إذ ارتفع اقتراض شركات النفط الوطنية الروسية مع ارتفاع الدولار في السنوات الأخيرة، والآن تنذر تلك الديون بالخطر.

يؤكد الكاتب، أن الوزير السعودي لدى منظمة (أوبك)، علي النعيمي أصر خلال شهر تشرين

الثاني/٢٠١٤، على أن قرار إبقاء إنتاج المنظمة بعد انخفاض الأسعار جاء لاستهداف النفط الصخري في الولايات المتحدة. والحقيقة أن السعودية ليست متخوفة كثيرا من إنتاج النفط الصخري، وربما سيكون الإنتاج في المملكة العربية السعودية من الاحتياطيات الضخمة من النفط التقليدي في العقود القادمة بعد أن يتم انتعاش إنتاج النفط الصخري، الذي تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن يحصل بحلول عام ٢٠٥٠، أو نحو ذلك، وبتكاليف أقل بكثير.

ويشير الكاتب، إلى أن المعطيات تؤشر محدودية تخوف المملكة العربية السعودية مما يسمى بـ "ثورة النفط الصخري". ويرى الكاتب أن أسعار النفط الحالية هي نتيجة لزيادة معروض النفط بالتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي، وبالتالي تراجع الطلب على النفط في الصين والاتحاد الأوروبي ومجموعة من الاقتصادات المتوسطة الأخرى، بينما انتعش إنتاج النفط في الولايات المتحدة، بحيث وصل إلى أكثر من (٩) مليون برميل يوميا، منافساً الإنتاج السعودي عند (٩,٨) مليون برميل يوميا، فقد تراجع الطلب الصيني والأوروبي مع وجود زيادة في عرض النفط من قبل الولايات المتحدة. ويختلف الخبراء حول نقطة التحول في انخفاض أسعار النفط، والتي كانت سبباً قوياً لاجتماعات صندوق النقد الدولي في تشرين الأول لمتابعة الهبوط الحاد، التي أوضحت أن نمو الأسواق الصاعدة بدأ يتراجع كثيراً.

تستورد الولايات المتحدة كميات قليلة من النفط، وربما لا يعجب هذا الأمر السعوديين، ولكن ذلك لا يضرهم كثيراً، والسبب أن المصافي الأمريكية تستقبل فئات خاصة من النفط، كما أن الظهور المفاجئ للنفط المحلي الأمريكي " الخام الخفيف " يعني أن الإنتاج الأمريكي وفر بديلا للنفط المنتج من أفريقيا (نيجيريا، أنغولا، الجزائر) على وجه الخصوص، حيث حل النفط الأمريكي المنتج من الحقول الصخرية (مارسيلوس Marcellus، باكن Bakken، وايغلفورد Eagle Ford) محل النفط الخام الخفيف الأفريقي.

ويوضح الكاتب إشكالية أخرى، هي أن هناك قاعدة لدى منتجي النفط في الولايات المتحدة، مفادها أن السعر في أي مرحلة من الثورة النفطية سيتوقف عند حد معين، فالنفط الصعب (الصخري) في أمريكا، المستخرج من بين الصخور الزيتية يبدو مميزاً. وتتفاوت التخمينات الصناعية كثيرا حول أوطأ مستوى يجب أن تصل إليه الأسعار لدعم إنتاج النفط الصخري، والأغلبية متفقون على أنه حتى عند سعر (٦٠) دولار للبرميل تكون كافية لسد نفقات الإنتاج، فضلا عن أن أغلب المؤشرات تؤكد على افتراض أن الأسعار

ستعاود الارتفاع.

ويرى الكاتب، أنه إذا توقفت الطبقة الوسطى في الصين عن شراء السيارات، وإذا لم تستطع أوروبا تجاوز ركودها وبقيت الأسواق الناشئة مثل البرازيل والهند في ركودها، في هذه الحالة تستطيع السعودية تقويض إنتاج النفط الصخري الأمريكي. والأكثر من هذا، إن انخفاض الأسعار حالة مؤقتة وقد يؤدي إلى إفلاس صغار منتجي النفط الصخري، فالشركات الضعيفة ستتراجع واللاعبون الهامشيون سيكونوا خارج حلقة الإنتاج إلى أن تعاود أسعار النفط ارتفاعها.

ويأخذ الكاتب بنظر الاهتمام الحالة الجيوسياسية في المنطقة، فالعداء بين السعودية وإيران، والمنافسة الطويلة لزعامة الشرق الأوسط، تنامت بعد حرب العراق. إذ ترى السعودية أن استبدال الدكتاتور السني صدام حسين بالحكم الشيعي الموالي لإيران كان بمثابة كارثة استراتيجية. واندلاع الحرب الأهلية في سوريا والدعم الصريح المعلن من إيران وروسيا لحكومة بشار الأسد، فضلا عن دعم إيران لقبيلة الحوثيين الشيعة في اليمن التي أطاحت بالحكومة والتي مثلت تتويجا للأحداث في المنطقة.

يؤكد الكاتب، أن قرار السعودية لم يكن محاولة لوقف تدهور أسعار النفط، ولكن في نفس الوقت تجنب كارثة استراتيجية كبيرة للرياض، هي لو أن الرياض لم تعمل على خفض الأسعار فإنها تخاطر بتوفير أدلة على أن مثل هذا العمل هو أكبر من السعوديين، وسوف يقوض ادعاءاتهم بأنهم أهم لاعب في أسواق الطاقة العالمية، وإذا لم تتصرف، فالمملكة العربية السعودية لن تلحق ضررا اقتصاديا فحسب بمنافسيها، لكنها ستفرط أيضا بمركزية الرياض لتصبح أكبر منتج للنفط والقادر على التأثير في أسواق النفط العالمية.

وينبه الكاتب إلى أن السعودية ترى أن ذلك بمثابة رسالة مهمة؛ نظراً لمخاوفها من أن نجاح المحادثات النووية مع إيران قد يؤدي إلى تحسن العلاقات بين واشنطن وطهران. وإذا كانت هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق نووي بين واشنطن وطهران، فهذا سيعني نهاية (٤٠) سنة من السياسات النفعية والواقعية بين واشنطن والرياض، وعندها سيظهر أن تلك العلاقات كانت مجرد خيال تذكر. حتى عندما كان الشاه في السلطة، استطاع السعوديون شراء طائرات أواكس المحمولة جوا، وطائرات رادار و (F-16S) في نهاية المطاف، والدبابات (M1A1) برامز، والسبب في ذلك، هو أن السعودية كانت المصدر الرئيس للطاقة الإنتاجية للنفط في العالم ونتيجة لذلك حصلت على تلك الامتيازات.

واذا كانت تلك المخاوف صحيحة أم لا فالإشكالات جيوبوليتيكيا تدور حول إيران وروسيا من أن السعودية ليست قلقة بشأن إنتاج النفط الصخري؛ لأن السعودية - وكما كانت لعقود - تسعى لأن تعزز أهميتها بكونها الحليف الأقوى للولايات المتحدة، وتدعم ادعاءها بأنها الزعيم الأعلى للعالم العربي السني.

رابط المقال: http://q9r.me/7wcb

العدد [١٠٣]

النفط تسعى لتحديد سعر برميل يجنب العراق التقلبات الدولية، وخبراء يدعون للتقشف وإنهاء الخلافات مع كردستان

المدى برس / بغداد ١٨/١٠/٢٠١٤ ١٨:٥٨

أقرت وزارة النفط العراقية، أن الحكومة لم تحدد بعد سعر برميل الخام الذي ستعتمده أساساً لإعداد موازنة عام (٢٠١٥) المقبل، مبينة أن الجهود تتواصل حالياً بالتنسيق مع أعضاء أوبك، لتحديد ذلك بنحو يراعي التحديات وتقلبات الأسعار العالمية وتجنيب الاقتصاد الوطني أي تأثير سلبي، في حين دعا خبراء إلى ضرورة إيجاد بدائل تدعم الاقتصاد المحلي واعتماد سياسة تقشفية وإنهاء الخلافات مع إقليم كردستان لإعادة التصدير من الحقول الشمالية.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط، عاصم جهاد، في حديث إلى (المدى برس): "إن الحكومة العراقية لم تحدد بعد سعر برميل النفط الذي ستعتمده أساساً لإعداد موازنة عام (٢٠١٥) المقبل"، مشيراً إلى أن هناك "دراسة تعدّ حالياً لتحديد سعر برميل نفط يراعي التحديات والتوقعات وتقلبات الأسعار العالمية تمهيداً لاعتماده في تلك الموازنة".

وأضاف جهاد، أن "المعنيين بتلك الدراسة سيعتمدون فارقاً سعرياً يقلّ كثيراً عن التوقعات العالمية لتجنيب الاقتصاد العراقي أي تأثير سلبي قد ينجم عن تراجع أسعار النفط"، مبيناً أن "العراق سيعتمد سعراً يتراوح بين (٧٠) إلى (٦٠) دولاراً للبرميل إذا ما رجحت التوقعات العالمية وصوله إلى (٩٠) دولاراً".

وأوضح المتحدث باسم وزارة النفط، أن "منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستجتمع مع أعضائها لدراسة السوق وبحث أسباب تراجعه والمعالجات اللازمة، ومنها خفض الإنتاج حفاظاً على معدل الأسعار"، مؤكداً أن "شركة تسويق النفط العراقية (سومو) تراقب السوق العالمية وتعد تقاريرها بشأن تطوراته، فضلاً عن وجود مداولات مع أعضاء أوبك بشأن الموضوع، للتوصل إلى السعر الذي سيعتمد في موازنة عام (٢٠١٥) المقبل".

ورجّح جهاد، أن "تعمد الوزارة إلى زيادة صادراتها خلال العام المقبل لمواجهة انخفاض الأسعار"، لافتاً إلى أن "صادرات النفط العراقية تأثرت بتوقف خط جيهان التركي، إذ تسبب ذلك خسارة ما يتراوح بين (٣٠٠ - ٤٠٠) ألف برميل يومياً".

من جهته قال الخبير المالي، مظهر محمد صالح، في حديث إلى (المدى برس): "إن انخفاض أسعار النفط العالمية ينطوي على مخاطر كبيرة على العراق"، مبيناً أن "موازنة العراق المالية تعتمد بنسبة (٩٥) بالمائة على صادرات النفط، ما يعني تأثير تراجع أسعاره العالمية، على الاستدامة المالية للبلد".

ورأى صالح، أن على "العراق توسيع صادراته وتنويعها بنحو لا يؤدي إلى انكماش اقتصاده"، داعياً إلى "تشكيل خلية أزمة تدير اقتصاد البلد سواء في الظروف الطبيعية أم غير الطبيعية".

وعدّ النائب السابق لمحافظ البنك المركزي العراقي، أن "العراق بحاجة أيضاً لإعادة تبويب موازنته المالية

بنحو صحيح خاصة في ظلّ الظروف الصعبة التي يعيشـــها الآن"، مؤكداً على ضرورة "قيام الحكومة بالبحث عن بدائـــل للنفط، وإيجاد مـــوارد جديدة، وتقليـــص المصروفات غيـــر الضرورية، وتعظم الصادرات الأخرى، فضلاً عن وضع خطط لتلافي تأثيرات انخفاض الأسعار العالمية".

إلى ذلك، قال الخبير الاقتصادي، باسم جميل انطوان، في حديث إلى (المدى برس): "إن انخفاض أسعار النفط عالميـــاً، وتوقف صادرات العراق من حقوله الشمالية، أثر على وارداته المالية وموازنته"، داعياً الحكومة إلى "تطبيق سياسة تقشفية واختصار نفقاتها التشغيلية مع إيجاد مصادر أخرى للدخل".

وحذر انطوان، من أن "عدم اعتماد سياسة تقشفية، سيؤدي لعجز كبير في الموازنة، خاصة مع ارتفاع النفقات الحربية وتلك اللازمة للمهجرين والنازحين"، مؤكداً على أهميـــة أن "تكون الموازنة المقبلة ذات أبعاد تنموية أيضاً، وإيقاف الإســـراف على النفقات التشغيلية للخروج من الأزمة الراهنة".

وطالب الخبير الاقتصادي، الحكومة أيضاً بـ"وضع قيود على اســـتيراد بعض المواد الاســـتهلاكية غير المجدية والتركيز على النفقات الإنتاجية للتعويض عن تصدير النفط"، مشدداً على ضرورة "إنهاء الخلافات مع إقليم كردستان لإعادة التصدير من الحقول الشمالية وزيادة الصادرات من الحقول الجنوبية للتخفيف من وطأة تراجع الأسعار العالمية".

واقتـــرح انطـــوان، أن "تفعل الحكومـــة الضريبة والرسوم الكمركية لسد جزء كبير من عجز الموازنة وضمـــان عدم الاعتماد على النفـــط فقط"، عاداً أن "الحكومة ســـتضطر لخفض الموازنة؛ نظراً لتراجع أســـعار النفط عالمياً، ما سيؤدي إلى نوع من الانكماش الاقتصادي والتأثير على السوق المحلية والمواطنين".

وكانت وكالة الطاقة الدولية، بيّنت في ١٤/ تشرين الأول/٢٠١٤ الحالـــي، أن العالـــم سيشـــهد نمـــواً "أضعـــف بكثير" من المتوقع في الطلب على النفط عام (٢٠١٥) المقبل، وتوقعت أن تســـجل أســـعار الخام مزيداً من الانخفاض.

يذكر أن أســـعار النفط العالمية تواصل هبوطها من أكثر من (١٠٠) دولار إلى ما دون (٨٨) للبرميل؛ بفعل وفرة المعروض، وتباطؤ نموّ الطلب، وصعود العملة الأميركية، إذ انخفض ســـعر برنت أكثر من (٢٠) بالمائة منذ حزيران الماضي، حين كان قريباً من (١١٦) دولاراً للبرميل، بدعم من الاضطرابات في العراق.

وأوضحت وكالة الطاقة الدولية مؤخراً، أنها خفضت تقديراتها لنمو الطلب على النفط في (٢٠١٤) بواقع مائتي ألف برميل يومياً، لتصبح بحدود (٧٠٠) ألف برميل يومياً.

وتتوقـــع الوكالة ارتفاع الطلب فـــي عام (٢٠١٥) المقبـــل بواقع (١,١) مليون برميـــل إلى (٩٣,٥) مليون برميل يومياً، بزيادة (١,٢) بالمائة، لكن بما يقل (٣٠٠) ألف برميل عن التوقعات السابقة، عادّة أن الانخفاض الشـــديد في أســـعار النفط منذ الربع الثانـــي من عام (٢٠١٤) الحالـــي، قد يوفّر بعض الدعـــم لنمو الطلب العالمي علـــى الخام، لكن ربما تكون الغلبة للمناخ الاقتصادي العام الضعيف.

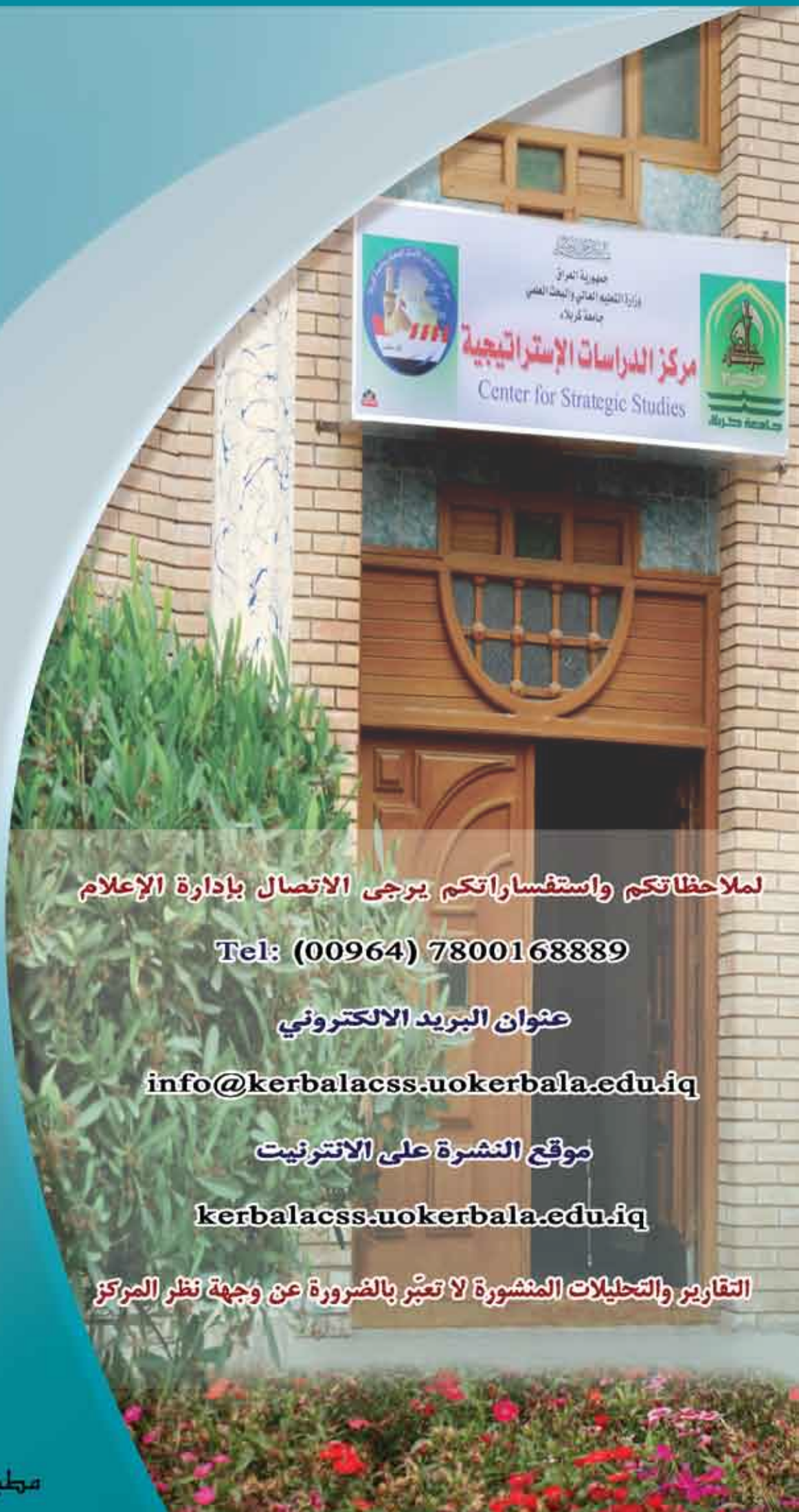

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء